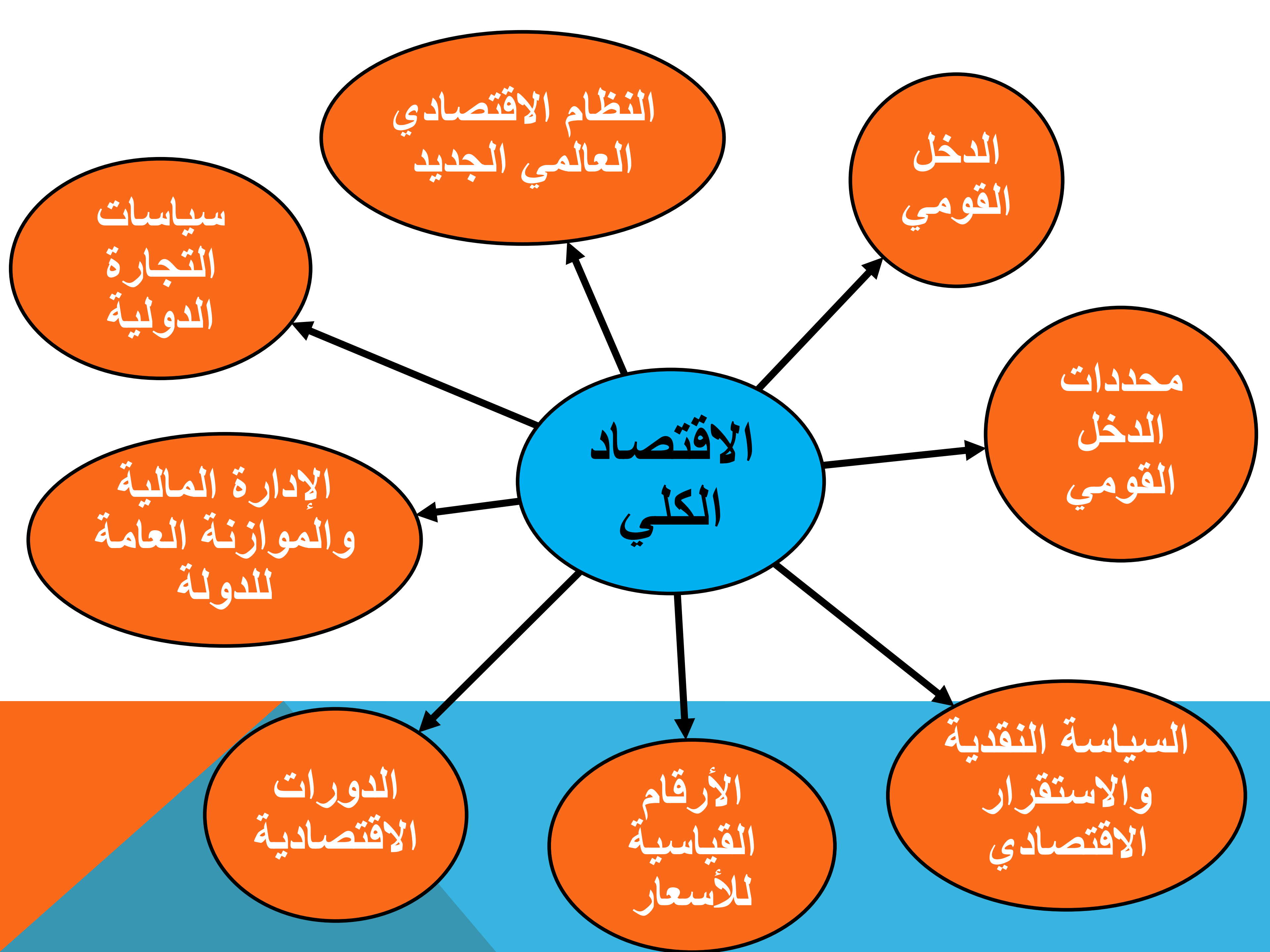
الباب الأول

حسابات الدخل القومي



الاقتصاد الكلي
النظام الاقتصادي العالمي الجديد
الدخل القومي
سياسات التجارة الدولية
محددات الدخل القومي
الإدارة المالية والموازنة العامة للدولة
الدورات الاقتصادية
الأرقام القياسية للأسعار
السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

حسابات الدخل القومي

هي طريقة فنية لتصنيف وجوه النشاط الاقتصادي المتعددة للمجتمع وتقدير تيارات الدخل التي تحققت خلال العام نتيجة للمبادلات الاقتصادية التي أدى إليها النشاط الإنتاجي.

وينقسم الاقتصاد القومي إلى عدة قطاعات لكل منها حساب خاص وهي:

أولاً

- حساب القطاع الإنتاجي

ثانياً

- حساب القطاع العائلي (الاستهلاكي)

ثالثاً

- حساب القطاع الحكومي

رابعاً

- حساب القطاع الخارجي

أولاً

• حساب القطاع الإنتاجي

وهو الحساب الرئيسي من بين حسابات الدخل القومي، ويضم الوحدات المنتجة للسلع أو لخدمات في المجتمع، وتكون المشروعات الإنتاجية العصب الرئيسي لهذا القطاع سواء كانت مشروعات خاصة أم مشروعات حكومية، وتوجد الوحدات الإدارية الحكومية التي تقدم خدمات مباشرة والأفراد الذين يقدمون خدمات شخصية بمقابل نقدي.
وتعتبر هذه الخدمات جزءاً من الناتج القومي الإجمالي، ويلاحظ أنه لاتظهر قيمة للمنتجات الوسيطة وذلك لتلافى ازدواج الحساب



• حساب القطاع العائلي (الأفراد)

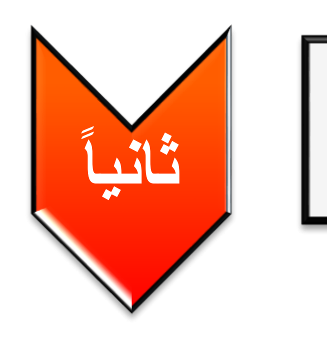
ويضم هذا القطاع الأفراد والعائلات كمتلقين للدخول وكمشترين للسلع والخدمات الاستهلاكية وكدافعين للضرائب عن دخولهم، وكمدخرين لجزء من هذه الدخول. ويضاف إليهم الهيئات التي لا تهدف إلى الربح.

وتتكون إيرادات هذا القطاع من الأجور مقابل العمل في القطاع الإنتاجي، والأرباح الموزعة عليهم كعائد على ملكيتهم للمشروعات.

ويضاف إليه ما تلقوه من الحكومة مثل المعاشات والإعانات ضد البطالة وغيرها، ومن الممكن فضلاً عن هذا أن يتلقى الأفراد مبالغ محوَّله إليهم من أقاربهم فى الخارج تعتبر إيراداً لهم.

حساب القطاع العائلي

الأجور + الأرباح + المعاشات + الإعانات + التحويلات من الخارج



• حساب القطاع العائلي (الأفراد)

وتتمثل نفقات الأفراد في مشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية من القطاع الإنتاجي. وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الخاص.
ويدفع الأفراد بعض الضرائب المباشرة للحكومة مستحقة على دخولهم من أجور وأرباح التي سبق أن حصلوا عليها من القطاع الإنتاجي.



• حساب القطاع الحكومي

ويبين هذا الحساب إيرادات الحكومة ونفقاتها الجارية.

وفي جانب الإيرادات نجد الضرائب المباشرة التي تدفعها المشروعات للدولة، وكذلك صافي الضرائب غير المباشرة، والتي تدفعها هذه المشروعات ويقع عبؤها على المستهلك.

ونجد أن الضرائب المباشرة التي يدفعها الأفراد للدولة من أهم المصادر لإيرادات الدولة.

وفي جانب النفقات الحكومية يظهر الاستهلاك الحكومي، من السلع والخدمات الاستهلاكية من القطاع الإنتاجي، وكذلك المدفوعات التحويلية التي سبق أن دفعتها الحكومة إلى الأفراد.

حساب القطاع الحكومي

الضرائب المباشرة + الضرائب غير المباشرة –
(النفقات الحكومية + المدفوعات التحويلية)



• حساب القطاع الخارجي

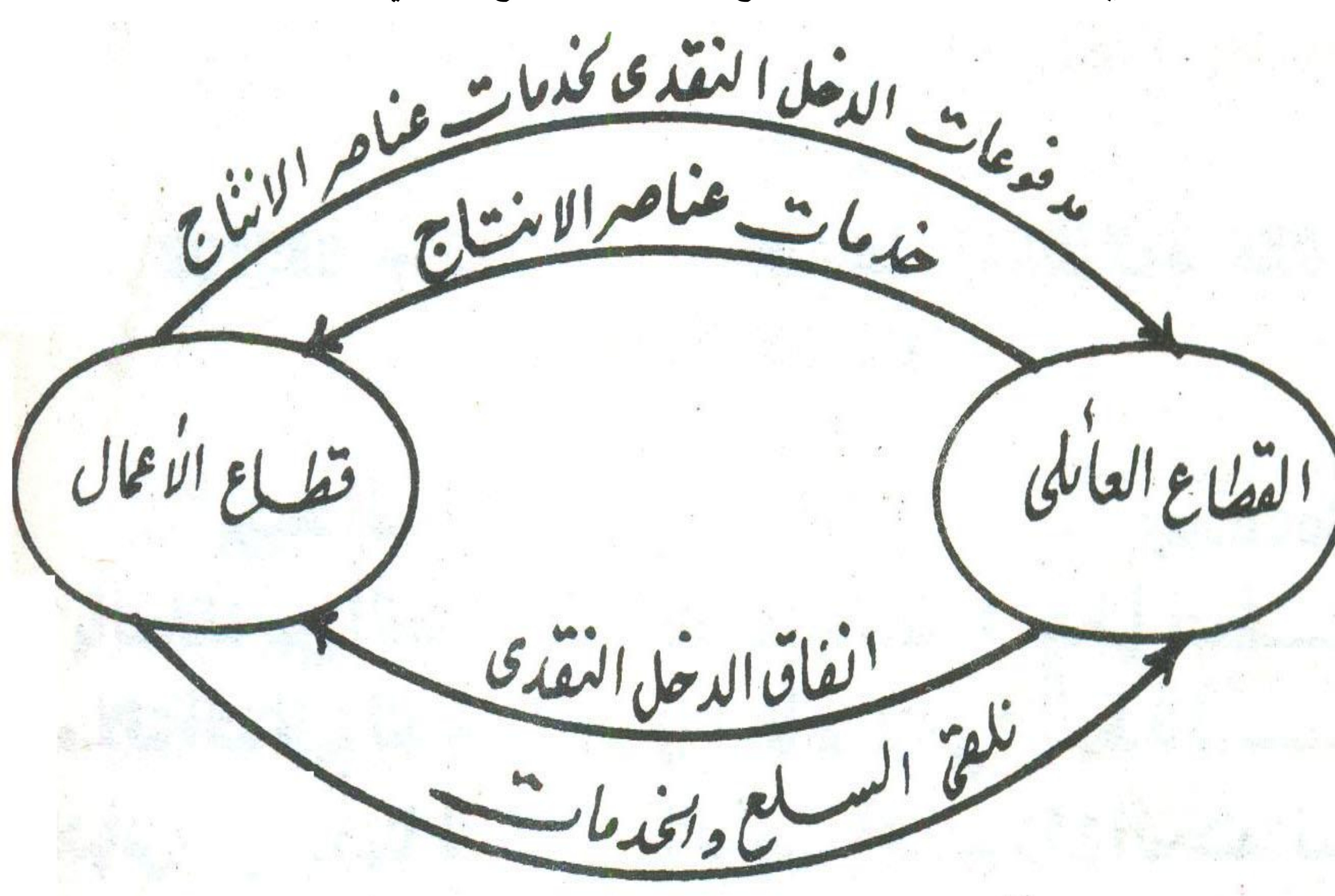
صافي الفرق بين قيمة المبيعات للخارج وقيمة المشتريات الجارية من المنتجات الأجنبية، أي الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات منها.

ويجب تناول الحساب بشيء من الاحتراس لطبيعته الخاصة. لأن هذا القطاع الخارجي لا يعتبر قطاعاً من القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي، بل أنه يعتبر قطاع خارج الاقتصاد القومي، لأنه إنما ينصرف إلى كافة الاقتصاديات الأجنبية أو العالم الخارجي.

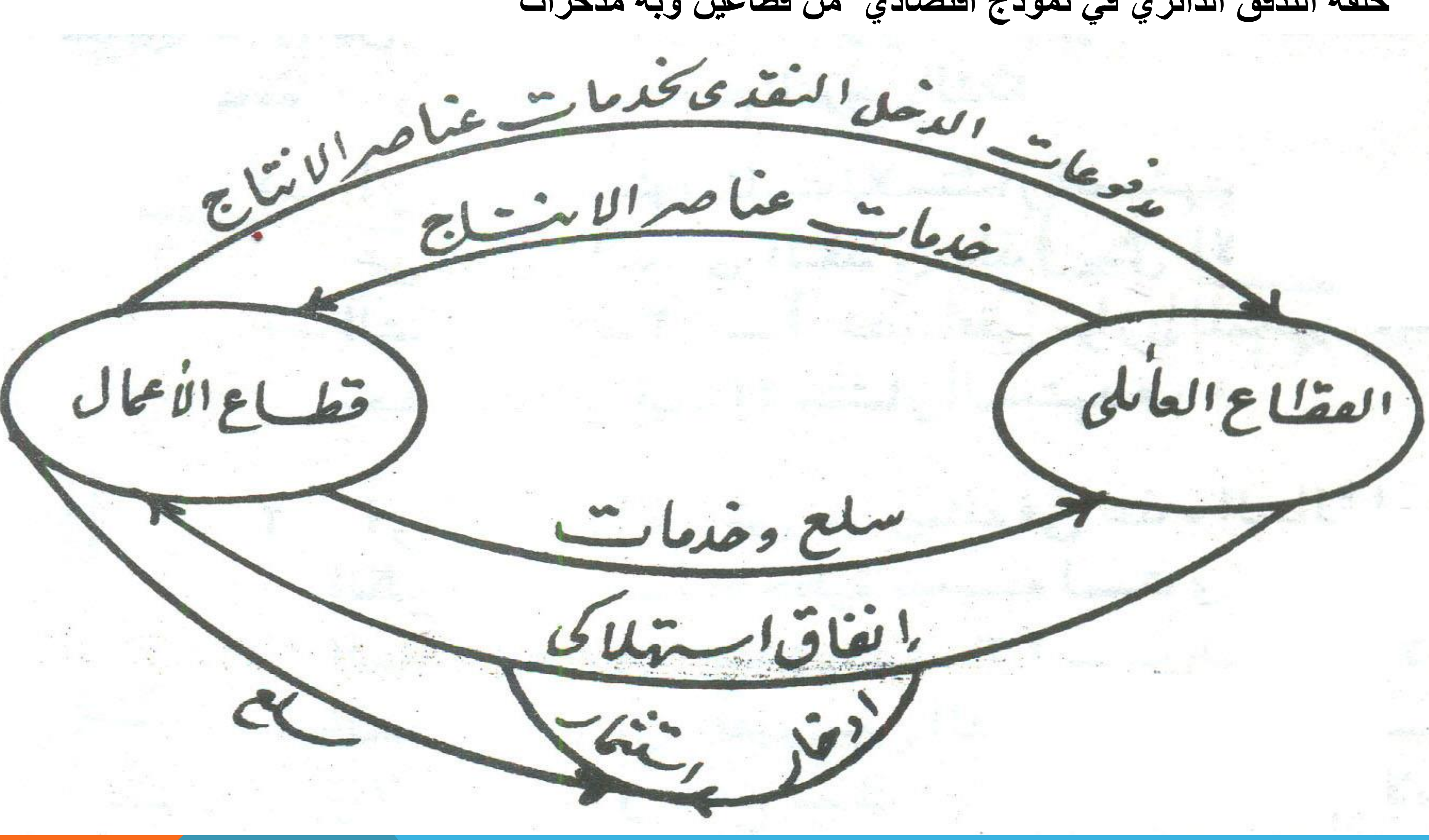
حساب القطاع الخارجي

الصادرات - الواردات

التيار الدائري للدخل والإنفاق بين قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

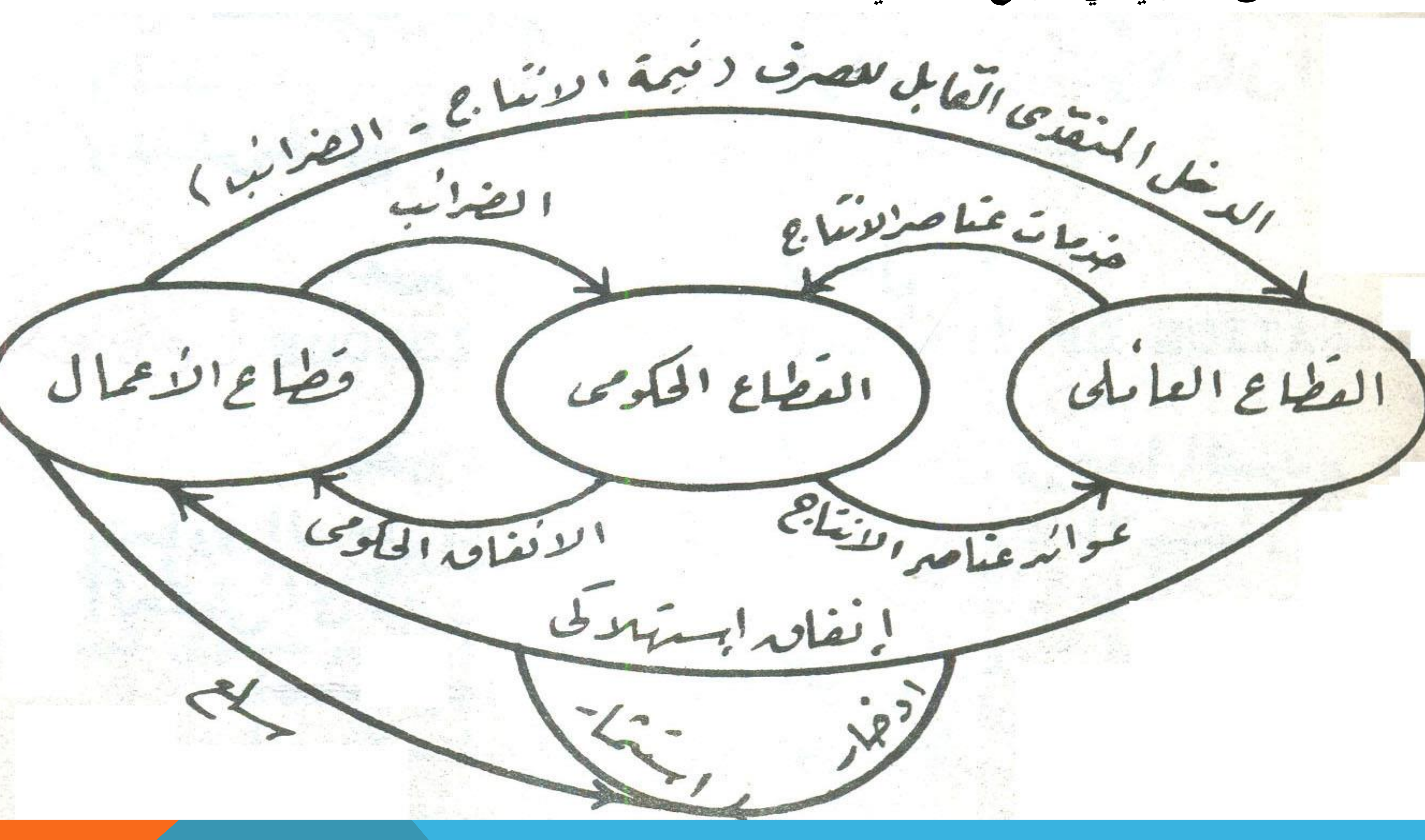


حلقة التدفق الدائري في نموذج اقتصادي من قطاعين وبه مدخرات



الدخل = الاستهلاك + الادخار

حلقة التدفق الدائري في نموذج اقتصادي من ثلاث قطاعات



الدخل = الاستهلاك + الادخار + الانفاق الحكومي

الدخل القومي بالنموذج الاقتصادي المفتوح

الاقتصاد المفتوح هو اقتصاد الدول التي تتعامل مع العالم الخارجي بالبيع الشراء للسلع والخدمات، أي إنها تصدر للدول الأخرى وتستورد منها. ومن الصعب أن تجد دولة في عالمنا المعاصر ليس لها علاقات اقتصادية مع دولة أخرى

التصدير والاستيراد وأثره على الدخل القومي:

ويعتبر الاستيراد والتصدير تغييراً في الإنفاق يسبب تأثيراً متضاعفاً لمستوى توازن الدخل، وفي حالة تساويها في القيمة ينعدم تأثيرها على مستوى التوازن لإنهما مختلفين في الإشارة، نظراً لأنهما عمليتي بيع وشراء من وإلى العالم الخارجي الشكل التالي يبين أن التصدير قد زاد من الإنفاق الكلي مما أدى إلى زيادة مستوى توازن الدخل.

التصدير والاستيراد وأثره على الدخل القومي:

يعتبر الاستيراد والتصدير تغييراً في الإنفاق يسبب تأثيراً متضاعفاً لمستوى توازن الدخل، وفي حالة تساويهما ينعدم تأثيرهما على مستوى التوازن لإنهما مختلفين في الإشارة، نظراً لأنهما عمليتي بيع وشراء من وإلى العالم الخارجي.

الميزان التجاري ومستوى الدخل:

الميزان التجاري للدولة هو صافي الفرق بين الصادرات والواردات، وعندما تفوق الصادرات والواردات فسيكون هناك صادرات فائض في الميزان التجاري. وعندما تفوق الواردات الصادرات فسيكون هناك عجز في الميزان التجاري.

ويؤثر صافي الميزان التجاري على مستوى توازن الدخل لدولة ما، فيمكن أن يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل كما يمكن أن يؤدي إلى نقصه.


أي سؤال
شكراً


شكراً